

خروج على مناهج القدماء ، ولكنهم أخذوا ما أخذوا من مذاهب المتقدمين ، ورأوا فيما ذهبوا إليه تيسيراً على التلاميذ ، ووصولاً بهم إلى الغاية من طريق رأوها أقرب الطرق ، وأشدّها ملائمة لطبائع المتعلمين ، وأكثرها موافقة للنظريات التربوية الحديثة .

لهذا لا يصح أن يقع خلاف في الرأي في أن هذا صواب ، وأن هذا خطأ ؛ لأن كل ما ورد من ألوان التيسير بما ذكر في هذا الكتاب وبما لم يذكر — ليس رأياً لمحدث ، وإنما هو مذاهب قديمة عرضت عرضاً جديداً ، وأحييت بعد أن كانت مهملة .

ولكن الذي يجوز أن يقع الخلاف فيه هو أنكم تقولون مثلاً : إن إصلاح المسند إليه والمسند أيسر على التلاميذ من اصطلاحات متعددة : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل .

فيقول آخرون : إن تعدد المصطلحات ، وتجزئة السكّل ، وتقديمه للتلميذ جزءاً بعد جزء — أيسر عليه ، وأشكّل بطبيعته .

هذه أمور يجوز أن تكون موضع أخذ ورد ، وشد وجذب . والفصل بين هؤلاء وأولئك يأتي من طريقين :

الطريق الأول ظني ، وهو ما يتكلم به علماء التربية ، وما يعرضونه من نظريات ، يناقشونها في كتبهم وفي محاضراتهم .

الطريق الثاني قطعي ، وهو التجربة نفسها ، ونتيجة التجربة .

وقد بدأت الوزارة بالسير على هذا المنهج الميسر ، وقام على